

الزعامة السعودية "المصطنعة" على دول الخليج

بقلم: فيصل التويجري..

تحاول السعودية جاهدة في السنوات الأخيرة فرض زعامتها الدينية والاقتصادية والسياسية على الساحة العربية والإسلامية وخاصة الخليجية منها. ومن اعتبار أن السعودية هي صاحبة الاقتصاد الأول خليجياً بسبب مواردها النفطية، تعد السعودية الثانية عالمياً من حيث تصدير النفط ومن منطلق أنها الرمز الديني الأول للمسلمين، تحاول على الدوام التدخل في قرارات الدول الجارة. ويصف محللون هذا التدخل بـ "الحلم السعودي" الذي لم يتوقف هنا بل تعدى ذلك إلى قيادة المنظومة العسكرية لدول الخليج، وبدأ ذلك جلياً حينما تدخلت في البحرين لتثبيت حكم ملك البحرين حمد بن عيسى عام 2011، في الوقت الذي تهيمن فيه الدولة الكبيرة على بعض قرارات الدول الخليجية بهيمنة اقتصادية أو تبعية سياسية. وبالرغم من اتباع آل سعود لسياسة الهيمنة، خاصة في عهد بن سلمان، على بعض الدول وتصدير وجه مختلف للسعودية مع دول المنطقة كالبحرين والإمارات، فإن ذلك يغطي على خلافات عظمى بينها وبين محيطها، هذه المشاكل المستمرة منها ما يطول عمره إلى عشرات السنوات، ليصبح قضية عالقة يصعب حلها.

خلافات السعودية مع دول الجوار

في هذا المقال سوف نقوم بعرض مجموعة من الخلافات التاريخية بين دول المنطقة والرياض وهي على الشكل التالي:

1- حقل الشيبة:

يعود الخلاف حول هذا الحقل إلى عام 1974 حين قالت الإمارات أن الحقل لها بعد أن عرضت مجموعة خرائط تثبت ذلك إلا أن السعودية قالت عكس ذلك وسارعت إلى السيطرة عليه عبر السماح لشركة أرامكو بضخ النفط في الحقل، فيما أتاح للشركات فرصاً للتنقيب عن الغاز في المنطقة. ويقع حقل الشيبة جنوب شرق المملكة، فيما يبعد 10 كيلومترات على الحدود الجنوبية لأبو ظبي. وتستمر هذه الأزمة إلى يومنا هذا بالإضافة إلى أزمات ترسيم الحدود التي لم تُحل على الرغم من تصدير أن العلاقة بين البلدين مثالية وخاصة بعد تحالفهما في حرب اليمن.

2- المنطقة المقسومة

يعود الخلاف السعودي الكويتي حول المنطقة المقسومة الى عام 1922 حيث اتفق الطرفان على ترسيم الحدود الا أنهما اختلفا على منطقة تبلغ مساحتها 5770 كيلومتراً مربعاً على الحدود بينهما، وتُركت هذه المنطقة غير محددة وسعت الكويت والرياض للحصول على أحقية تبعيتها للمنطقة التي اكتشف فيها إنتاج ضخم من النفط وأصبح هذا الإنتاج يُقسم بين الدولتين في المنطقة المحايدة بالتساوي بحسب اتفاق وُقِع عام 1965 وأعطى حقوقاً متساوية بالثروات الطبيعية في تلك المنطقة التي يوجد بها حقلان هما الوفرة والخفجي، ويشغل الحقل الأول شركة نفط الخليج الكويتية وشيفرون التي تنوب عن الرياض، في الوقت الذي تدير شركة أرامكو السعودية وشركة نفط الكويت حقل الخفجي.

3- حقل أبو سعة

يقع حقل أبو سعة بين السعودية والبحرين الا أن هذا الحقل يبرز كمثال للهيمنة السعودية على البحرين واعتبار هذا البلد تابعاً لا دولة مستقلة ذات سيادة، ويعود تاريخ سيطرة الرياض على قرار المنامة إلى عام 1963 الوقت الذي اكتشف فيه حقل أبو سعة على حدود البلدين البحرية، إلا أن قرار السعودية جاء حينها بالسيطرة على الحقل والإنتاج، وتمنح الحكومة في السعودية جزءاً من الأرباح لحكومة المنامة، رغم أن هذا الحقل يقع في الجزء البحريني من المنطقة الحدودية، وأمرّت السعودية في الثمانينيات من القرن الماضي على ترسيم حدودها مع البحرين التي سيطرت بها على جزر من الأخيرة.

4- خور العديد وواحة البريمي

ولا بد في النهاية أن يكون هناك مشاكل أيضاً مع عمان أيضاً، حيث استولت السعودية على واحة البريمي في يونيو/حزيران 1952 رغم وجود اتفاقيات عن الواحة في المنطقة المتنازع عليها مع الإمارات وعمان، الأمر الذي جعل بريطانيا ترد بهجوم كبير مستعيدهً به المنطقة من السعوديين في مطلع 1954، في يوليو/تموز من نفس العام توصلت الأطراف إلى اتفاقية تسوية سلمية للخلاف على النفط، فيما حلت السعودية والإمارات وعمان، الصراع والتنازع فيما بينها عام 1971.

يطول الحديث عن الخلافات الحدودية بين السعودية وجيرانها، بل ويتعدّها الى أبعد من ذلك، حيث تدعي السعودية أن جزيرتي تيران وصنافير اليها، بينما تقول مصر عكس ذلك الى أن أتت السعودية بعبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر عام 2013 مما سهل سيطرة الرياض على الجزيرتين بتنازل وقعه الرئيس المصري، وهو ما خلف موجة عارمة من ردود الفعل الرافضة في الشارع المصري.